الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/73
1 December 2019

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الرابع والثمانون
مونتريال، من 16 إلى 20 ديسمبر/ كانون الأول 2019

مشروع السياسة التنفيذية بشأن تعميم المنظور الجنساني للمشروعات التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 68/83(ج))

خلفية

1. نظرت اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع الثالث والثمانين الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/45 التي تتضمن عناصر سياسة جنسانية محتملة للصندوق المتعدد الأطراف. وخلال المناقشات، استذكر العديد من الأعضاء أن الوكالات المنفذة لديها سياسات جنسانية، ولذا فإن المسالة الرئيسية تنصب على ضمان أن تتوافق أي سياسة جنسانية للصندوق مع تلك السياسات وتكملها بطريقة متسقة ومتساوقة مع تجنب الازدواجية في نفس الوقت. وأكد الأعضاء أيضا ضرورة أن تكون أهداف وغايات ونطاق السياسة الجنسانية واضحة ومتساوقة مع العناصر الرئيسية المحددة في الوثيقة. كما ينبغي إيلاء الاهتمام للموارد اللازمة لتنفيذ السياسة الجنسانية والتعديلات المحتملة في الموارد البشرية. وسوف تتطلب هذه الساسة عملية إبلاغ منتظمة سواء إشارية أو سردية باستخدام مؤشرات متفق عليها. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان أن تحقق السياسة الجنسانية الغرض منها دون الابتعاد بالموارد عن الأهداف الرئيسية للصندوق أو أن تزيد باطراد من مسؤوليات الإبلاغ من جانب الوكالات الثنائية والمنفذة.

2. وعقب المناقشات، طلبت اللجنة التنفيذية من الوكالات الثنائية والمنفذة، *ضمن جملة أمور*، تطبيق سياساتها الجنسانية المؤسسية في إعداد وتنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق، وطلبت من الأمانة أن تعد، بالتشاور مع الوكالات الثنائية والمنفذة وثيقة للنظر من جانب الاجتماع الرابع والثمانين تتضمن مشروع سياسة بشأن تعميم المنظور الجنسانى في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف وكيفية تفعيل هذه السياسة مع مراعاة المناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة خلال الاجتماع الثالث والثمانين (المقرر 68/83).

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

3. وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة استجابة للمقرر 68/83 مع مراعاة السياسات الخاصة بالوكالات الثنائية والمنفذة والمشاورات التي دارت خلال اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات[1]. وقدم خبير في الشؤون الجنسانية المشورة والإرشاد خلال إعداد هذه الورقة.

4. وخلال اجتماع التنسيق المشترك بين الوكالات، قدمت الوكالات مدخلات لصياغة مخطط لورقة سياساتية قدمتها الأمانة وتحدث الكيفية التي يجري بها تطبيق سياساتها الجنسانية الحالية على مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف. وعلى وجه الخصوص أشارت اليونيدو الى أنهم في عملية التنفيذ الكامل لدليل جنسانية للمشروعات التي يدعمها الصندوق من خلال استخدام خبير استشاري في الشؤون الجنسانية للنظر في الكيفية التي يمكن بها استخدام الدليل في مشروعات اليونيدو بشان بروتوكول مونتريال. وأشار اليوئنديبي الى أن تركيزا ينصب على بناء القدرات والتدريب الجنساني في وحدات الأوزون الوطنية بالنظر الى ان ذلك كان عبارة عن توصية صدرت عن دراسات قطرية[2] أجريت في ثلاثة بلدان، كما يقدم اليوئنديبي بجمع بيانات مجمعة بحسب الجنس ويقدم الإرشاد لأفرقته الإقليمية لبروتوكول مونتريال الأنشطة الجنسانية النوعية. ويقدم البنك الدولي مثالات عن أحد المشروعات يدعمه الصندوق المتعدد الأطراف تم فحصه للإطلاع على قضايا الجنسانية بواسطة خبير استشاري إعمالا لسياساته الداخلية عن الطريقة التي يمكن بها دمج قضايا الجنسانية الإطار الشامل لنتائج المشروعات. بما في ذلك تحديد المؤشرات. وكان هذا الأمر مفيدا وخاصة لأن الصناعة التي كانت مستهدفة من بروتوكول مونتريال يسيطر الذكور عليها بدرجة كبيرة وأبرزت هذه العملية كيف أن انعدام البيانات المجمعة بحسب الجنسانية يمثل عائقا أمام ضمان أمام مشاركة النساء في الأنشطة. وفي حين كان اليونيب لم يدرج الجنسانية بانتظام في أي من أنشطته المتعلقة ببروتوكول مونتريال، اغتنم فرصة اجتماعات الشبكات الإقليمية لموظفي الأوزون في استثارة الوعي بشأن قضايا الجنسانية وأكد مع بلدان المادة 5 الأهمية المتزايدة لإدراج هذه القضايا في أنشطتهم. كم أصدر مطبوعا عن النساء في قطاع الخدمة وزع على نطاق واسع في البلدان العملية معه.

مقدمة

5. تأكد مفهوم تعميم الجنسانية عام 1995 خلال المؤتمر العالمي الرابع بشأن النساء في الصين. وأدرج هذا المفهوم في منصة بيجين للعمل، وأصبح فيما بعد عنصرا هاما في سياسات وبرامج الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.[3]

6. وتنفذ المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالات الثنائية والمنفذة. ولدى الوكالات المنفذة الأربعة سياسات جنسانية متينة تتساوق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة[4] واختصاصاتها المؤسسية ذات الصلة، وللحكومات التي تتبعها الوكالات الثنائية سياسة جنسانية شاملة خاصة بها لا تطبق بصورة محددة على المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف بالنظر الى أنها تعتمد في غالب الأحيان على شركائها المنفذين (مثل الوكالات المنفذة الأربعة) في ضمان هذا التنفيذ. ويتمثل التحدي الرئيسي في كيفية ضمان أن تنفذ هذه السياسات الثابتة بصورة منتظمة في سياق المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف بالنظر الى أن نص بروتوكول مونتريال لا يتضمن إشارة محددة الى القضايا الجنسانية وهو مايمثل نقطة البدء في تعميم الجنسانية في عملياته. ومن المفهوم أن كل وكالة منفذة مسؤولة في سياق تدخل المشروع (منذ البداية الى النهاية) عن مراعاة أهمية القضايا الجنسانية في اختصاصات منظماتها وتتساوق مع السياسة الشاملة التي تتعلق على وجه الخصوص ببروتوكول مونتريال وصندوقه المتعدد الأطراف ضمن الإطار الحالي. وأمام هذه الخلفية، سيجري تقاسم المسؤولية عن تنفيذ السياسات الجنسانية العملية مع اللجنة التنفيذية، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات الثنائية والمنفذة ووحدات الأوزون الوطنية في بلدان المادة 5.

[1] 9-11 اكتوبر/ تشرين الأول 2019، مونتريال.

[2] التحليل الجنساني لليوئنديبي وخطة العمل لمشروعات بروتوكول مونتريال في الصين ونيجيريا وبيرو. ودليل اليونيدو بشأن تعميم الجنسانية في مشروعات بروتوكول مونتريال.

[3] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997. A/52/18 سبتمبر/ أيلول 1997.

[4] أسهمت معظم وكالات الأمم المتحدة في الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة من خلال فريق قطري للأمم المتحدة يتضمن نظر السياسات والاستراتيجيات الجنسانية على المستوى القطري.

الأهداف والمبادئ الإرشادية

7. سيتمثل هدف السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف في تعزيز المنظور الجنساني في إعداد وتنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف بالتساوق مع السياسات الجنسانية للوكالات المنفذة.

8. وتشير هذه المبادئ التوجيهية العملية الى وسائل ومعايير أساسية في التحديد المنتظم لإسهامات المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف في معالجة المساواة بين الجنسين ودعم تمكين النساء وإدراج إجراءات نوعية ورصد النتائج.

9. ستهتدي عملية وضع السياسات العملية للترويج امنظور الجنساني في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف بالمبادئ التالية:

(أ) يتعين أن تدعم الاستراتيجيات والسياسات والمبادئ التوجيهية والمعايير التي تحددها اللجنة التنفيذية المساواة بين الجنسين ووصفها وفقا للسياسات الجنسانية للوكالات الثنائية والمنفذة؛

(ب) ينبغي تطبيق نهج واع بالمنظور الجنسانى في تصميم وتنفيذ المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ج) ينبغي استخدام السياسات الجنسانية الحالية للوكالات الثنائية والمنفذة لتحديد أفضل نقاط البدء للترويج لتعميم الجنسانية في جميع المشروعات التي يدعمها الصندوق وتنفذها هذه الوكالات؛

(د) ينبغي تعزيز نظم الإبلاغ والرصد والتقييم في الصندوق المتعدد الأطراف لإدراج تتبع نتائج أنشطة تعميم الجنسانية.

نطاق وهيكل الوثيقة

10. تتألف هذه الوثيقة من الأقسام التالية:

- عرض للسياسات الجنسانية القائمة لدى الوكالات الثنائية والمزمنة بالتركيز على نقاط البدء للتدخل لتعميم الجنسانية؛
- المجالات ذات الأولوية التي تدرج سياسة الجنسانية في دورة مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف؛
- مؤشرات الإبلاغ عن تعميم الجنسانية في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف.

التوصية

المرفقات

رصد نتائج لسياسات الجنسانية القائمة للوكالات الثنائية والمنفذة

11. يتضمن المرفق الأول تحليل مفصل لأحدث سياسات جنسانية للوكالات المنفذة ووكالة ثنائية واحدة. وكشف هذا التحليل عن ان هناك عدد من نقاط البدء الاستراتيجية توجد في السياسات الجنسانية للوكالات والتي توفر فرصا لمعالجة القضايا ذات الصلة بالجنسانية للمشروعات التي تصمم لتحقيق الامتثال لبروتوكول مونتريال. وفيمايلي ملخص لهذه النقاط:

(أ) تطلب الوكالات أن تدرج البرامج والمشروعات القطرية والإقليمية والوطنية تحليلا جنسانيا لمعالجة

احتياجات وأولويات النساء والرجال في برامجها ومشروعاتها، وينبغي أن تتضمن أطر النتائج والموارد نتيجة نوعية واحدة للجنسانية، ونواتج إشارية ومؤشرات؛

(ب) دعم الشركاء المحليين ووضع شراكات استراتيجية مع المنظمات والمؤسسات لزيادة الموارد والدعم بالدعوة الى الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

(ج) تدعم الوكالات جمع وتحليل واستخدام البيانات الموزعة بحسب الجنس والسن ومؤشرات (مثل تقييم التأثير والتقييم) لتحديد الصلات بين الأولويات الجنسانية والمواضيعية للوكالات وتتبع النتائج المعتمدة على نوع الجنس؛

(د) دعم بناء القدرات على مستوى الوكالة والإقليم والقطر للنظراء عن تعميم الجنسانية لتقديم الدعم لصياغة السياسات وتنفيذها.

12. ويتعين لتفعيل السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف، ينبغي اتخاذ إجراءات لزيادة نقاط البدء الاستراتيجية المرتبطة بالبرامج والمشروعات حيث يمكن أن توفر أكبر تأثير على الترويج لتعميم الجنسانية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن السياسة الجنسانية إشارة الى أهمية المساواة بين الجنسين في سياق المشروع (مثل تشغيل وحدات الأوزون الوطنية، واستخدام موظفي المشروعات والخبراء الاستشاريين والمدربين وغيرهم).

مجالات الأولوية لدمج المنظور الجنساني في دورة مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف

13. يوفر تحليل السياسات الجنسانية المؤسسية للوكالات الثنائية والمنفذة اتجاها في تحديد كيفية تفعيل السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف. وتبرز بعض الوكالات مثل اليونديبي واليونيدو التزامها بتعميم الجنسانية في برامجها ومشروعاتها، وإجراءات تأكيدية مباشرة (مثل تنفيذ الأنشطة التي تستهدف وتفيد النساء بصورة محددة). ويقترح كنقطة بداية تحديد المجالات ذات الأولوية للعمل لإتاحة الفرصة لتعميم الجنسانية في جميع الخطوات في دورة المشروعات.

14. ويتعين اتخاذ نهج جامع وشامل لتحديد الثغرات في المعارف والقدرات لتنفيذ الإجراءات والتدخلات للصندوق المتعدد الأطراف. وتعتبر هذه الخطوة ضرورية لتيسير الاستجابة لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين النساء الذي يكون محددا لتلك التدخلات ذات الصلة ببروتوكول مونتريال. وقد تكون فرص تعميم الجنسانية في سياق الصندوق المتعدد الأطراف في المجالات دورة المشروعات الشاملة للمشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف بدءا من إعداد المشروع والتنفيذ وحتى الإبلاغ/ والرصد والتقييم. كما أن من الضروري أن تأخذ أي تدخلات جديدة في الاعتبار السياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات التي وضعت بالفعل لاستعراض المشروعات وتنفيذها ورصدها.

15. ويمكن تجميع هذه الإجراءات من خلال المجالات التالية:

<u>الأولوية 1:</u> وضع أدوات لتيسير الاستعراض الواعى بالنسانية/ عمليات الموافقة ونظم الإبلاغ والرصد للصندوق المتعدد الأطراف بما في ذلك التتبع والإبلاغ بالنسبة لنتائج المساواة بين الجنسين استنادا الى الأهداف والمؤشرات؛

<u>الأولوية 2:</u> نظر ومعالجة قضايا الجنسانية والنهج المستخدمة بصورة منتظمة في جميع المشروعات التي تعد لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في بلدان المادة 5 بالنسبة لجميع مراحل دورة المشروعات؛

<u>الأولوية 3:</u> تنفيذ بناء القدرات لجميع شركاء الوكالات الثنائية والمنفذة وبلدان المادة 5 لتيسير التعميم الجنساني وفعالية استخدام نقاط البدء للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع المروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف.

16. وفيمايلي الإجراءات المفصلة الضرورية لتحقيق النواتج في مجالات الأولوية المحددة:

وضع وسائل لتيسير الاستعراض المستجيب للجنسانية وعملية الموافقة ونظام الإبلاغ والرصد في الصندوق المتعدد الأطراف بما في ذلك التتبع والإبلاغ عن نتائج المساواة بين الجنسين استنادا الى الأهداف والمؤشرات

17. سعيا الى ضمان إدراج قضايا الجنسانية بانتظام في المقترحات التي تعد للعرض للنظر على اللجنة التنفيذية، يجري مايلي:

(أ) تحديث وتنقيح الأدلة التي تعدها الأمانة لإعداد المشروعات الفردية والمتعددة السنوات، وتقديم الشرائح وغير ذلك من الأدلة ذات الصلة لإدراج قوائم المراجعة والاستفسارات النوعية لضمان إدراج اعتبارات الجنسانية في عملية إعداد المقترحات؛

(ب) تعزيز عملية استعراض المشروعات للتشجيع على تنفذ السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف من خلال إدراج الأسئلة النوعية عن الجنسانية في عملية الاستعراض؛

(ج) وضع قسم جديد يتضمن الأهداف النوعية للجنسانية في الاتفاقات المتعددة السنوات المبرمة بين اللجنة التنفيذية وبلدان المادة 5؛

(د) نشر وتعزيز المعلومات المتعلقة بالجنسانية وبروتوكول مونتريال في جميع البعثات الموفدة من الوكالات الثنائية والمنفذة لتحديث معلومات بلدان المادة 5 عن الخطوات الجديدة لتنفيذ السياسة الجنسانية في جميع المشروعات؛

(ه) جمع المعلومات المسترجعة دوريا من الوكالات الثنائية والمنفذة والشركاء عن تنفيذ السياسة الجنسانية والإرشادات الموجهة للترويج لتعميم الجنسانية لتبين المعلومات المسترجعة والدروس المستفادة؛

(و) يمكن لكل وكالة ثنائية ومنفذة أن تضع دليلا خاص بالوكالة عن كيفية تعميم الجنسانية في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف يتساوق مع سياساتها المؤسسية.

18. وعلاوة على ذلك، توفر السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بالصندوق المتعدد الأطراف هيكلا وعملية شاملة للإبلاغ عن التقدم والمسائل المالية الخاصة بالمشروعات التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية لتحقيق الامتثال لبروتوكول مونتريال. وسعيا الى التحقيق والإبلاغ عن نتائج دمج الجنسانية في المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، يمكن للجنة التنفيذية، من خلال أمانة الصندوق إجراء تغييرات في متطلبات التقارير المرحلية السنوية وتقارير تنفيذ الشرائح والتي يمكن أن تتضمن مايلي:

(أ) وضع مؤشر أداء جديد قابل للقياس للوكالات الثنائية والمنفذة يتعلق بالاعتبارات الجنسانية وكيفية معالجتها في المشروعات وداخل قسم عن الصياغة السردية للتقارير المرحلية للوكالات لإدراج الإبلاغ عن الأنشطة ذات الصلة بالجنسانية؛

(ب) تحديث الصيغ الخاصة بطلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي، وطلبات تقديم الشرائح، وطلبات إعداد المشروعات والإبلاغ المرحلي السنوي وتقارير انتهاء المشروعات لإدراج الإبلاغ الكمي والكيفي عن الجوانب الخاصة بالجنسانية؛

(ج) إجراء تقييم مرة كل سنتين عن مدى النجاح في المبادرات الخاصة بتعميم الجنسانية في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف للإبلاغ عن كيفية تحقيق الأهداف المحددة.

نظر ومعالجة قضايا الجنسانية ونهجها بصورة منتظمة في جميع المشروعات المعدة لإزالة المواد الخاضعة للرقابة لبلدان المادة 5 في جميع مراحل دورة المشروعات

19. ستعمل أمانة الصندوق بصورة وثيقة مع الوكالات اثنائية والمنفذة لضمان إدراج اعتبارات الجنسانية بدرجة كافية في السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الصادرة في اللجنة التنفيذية وعلاوة على ذلك وبالاكتمال مع السياسات والاستراتيجيات الجنسانية الأخرى، يمكن استخدام قائمة المراجعة الواردة في المرفق الثاني كإرشاد للوكالات الثنائية والمنفذة في ضمان أن تكون الجنسانية قد عممت في دورة مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف.وتأخذ قائمة المراجعة في الاعتبار العناصر التالية في دورة المشروعات: (أ) الإعداد؛ (ب) جمع البيانات؛ (ج) تحديد إطار النشاط بالنسبة للمشروع؛ (د) ميزانية المشروع؛ (ه) المشاورات مع أصحاب المصلحة ومشاركتهم؛ (و) قدرات المنتفعين والشركاء؛ (ز) الترتيبات المؤسسية للتنفيذ؛ (ح) الرصد والتقييم والإبلاغ.

تنفيذ بناء قدرات الوكالات الثنائية والمنفذة وشركائها وبلدان المادة 5 لتيسير تعميم المنظورالجنساني وفعالية استخدام نقاط البدء الاستراتيجية المحددة للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف

20. سيقاس نجاح تعميم المنظور الجنسانى في المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف بالكفاءة التي أدرجت فيها هذه القضايا في انشطة المشروعات وبغية إدارة ذلك بفعالية، يمكن تنفيذ الإجراءات التالية:

(أ) تشجيع الوكالات الثنائية والمنفذة على الترويج لقضايا الجنسانية في الوقت الذي تنفذ فيه الأنشطة المعانة من الصندوق؛

(ب) الترويج لمناقشات أكثر رسمية واتساقا للقضايا ذات الصلة بالجنسانية في تنفيذ المشروعات في اجتماعات الشبكة الإقليمية، وجمع وتقاسم الدروس المستفادة فضلا عن المبادئ التوجيهية والمواد المعلوماتية والنظر في دعوة خبراء في شؤون الجنسانية كمستخدمين رئيسيين خلال اجتماعات الشبكة؛

(ج) توفير الدعم والتعزيز لمشاركة مستشاري شؤون الجنسانية ونقاط تركيز الجنسانية في تصميم المشروعات وإجراء المسوحات وغير ذلك من وسائل جمع البيانات فضلا عن تنفيذ المشروعات؛

(د) إقامة روابط رسمية وقوية بين وحدات الأوزون الوطنية ونقاط التركيز الخاصة بالجنسانية لدى الوكالات المنفذة. من خلال الشبكات الإقليمية التي ينظمها برنامج المساعدة على الامتثال في اليونيب لتبادل المعلومات واستثارة الوعي وبناء قدرات الجنسانية.

مؤشرات للإبلاغ عن تعميم المنظور الجنسنى للمشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف

21. المؤشرات هي الوسيلة التي يمكن من خلالها جمع البيانات لبيان ماتحقق من تقدم في تنفيذ الأنشطة والإجراءات. ويتضمن المرفق الثالث قائمة بإدوار هذه المؤشرات ومسؤولياتها. ولذا فإن من الضروري لابد عندما تعتمد هذه الأولويات الأساسية دعمها بالمؤشرات مما يتيح إجراء تقييم لكيفية تحقيق الأهداف، وإتاحة الفرص لإجراء تحسينات على الإجراءات المحددة في المستقبل.

22. يمكن أن تدعم المؤشرات المحتملة التالية أدناه في تتبع الكيفية التي نفذت بها الأولويات والإجراءات الأساسية من خلال كل مؤسسة في سياق المشروعات المعانة من الصندوق. ومن المهم ملاحظة أنه كما أن هناك حاليا نقص في البيانات القائمة لإتاحة الفرصة لقياس بعض المؤشرات المدرجة في القائمة، يجري تشجيع الوكالات الثنائية والمنفذة أن تبدي بما لديها من أطر مؤسسية، في عملية لجمع البيانات التي قد تعاون في النهوض بالتحليل المتعلق بهذه المؤشرات في المستقبل.

الجدول 1: المؤشرات المحتملة للأولويات الأساسية لتنفيذ سياسة الجنسانية لدى الصندوق المتعدد الأطراف:

مجال الأولوية	المؤشر
وضع أدوات لتيسير الاستعراض المستجيب للجنسانية/ عملية الموافقة ونظام الإبلاغ والرصد في الصندوق المتعدد الأطراف بما في ذلك التتبع والإبلاغ عن نتائج المساواة بين الجنسين استنادا الى مجموعة من الأهداف والمؤشرات.	• أدلة إعداد المشروعات بما في ذلك التعليمات بشان كيفية تعميم الجنسانية (نعم/ لا) • إقامة روابط نشطة مع نقاط تركيز الجنسانية (نعم/ لا) • وضع أدلة تعميم الجنسانية المحددة حسب الوكالة (نعم/ لا)
نظر ومعالجة قضايا الجنسانية ونهجها بدرجة منتظمة في جميع المشروعات المعدة لإزالة المواد الخاضعة للرقابة لبلدان المادة 5 في جميع مراحل دورة المشروعات.	• عدد عمليات التقييم المستجيب للجنسانية التي أجريت. • عدد عمليات التقييم الجنسانية النوعية • وثائق المشروع بما في ذلك القسم المخصص للجنسانية (نعم/ لا)
تنفيذ بناء القدرات لجميع شركاء الوكالات الثنائية والمنفذة وبلدان المادة 5 لتيسير تعميم الجنسانية وفعالية استخدام نقاط البدء الاستراتيجية المحددة للترويج للمساواة بين الجنسين في جميع المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف.	• تنفيذ عدد عمليات التدريب التي تركز على قضايا الجنسانية. • استثارة نقاط تركيز الجنسانية و/أو خبراء شؤون الجنسانية الآخرين وخاصة خلال مراحل تصميم المشروع وتنفيذه (نعم/ لا). • عدد التقارير ومنتجات المعارف التي أعدت والتي تتضمن أفكارا عن الجنسانية. • عدد محتوى المشروعات المحدد بحسب الجنسانية (الذي نشر من خلال المنصات الإلكترونية والمناسبات) • عدد المناسبات النوعية التي نظمت والتي تركز على الجنسانية في سياق المشروعات المعانة من الصندوق (مثل التدريب وحلقات العمل والمناقشات والموائد المستديرة والمناسبات الجانبية خلال المؤتمرات).

23. وعلاوة على مجالات الأولوية الأساسية والإجراءات التي حددت أعلاه، يمكن اتخاذ مبادرات أخرى تقاس من خلال المؤشرات الإضافية على النحو الوارد في المرفق الرابع بهذه الوثيقة.

التوصية

24. قد ترغب اللجنة التنفيذية فيمايلي:

(أ) أن تحاط علما بمشروع السياسة العملية عن تعميم الجنسانية للمشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/73؛

(ب) أن تؤكد أهمية تعميم النظور الجنساني في المشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ج) أن تطلب من الوكالات الثنائية والمنفذة مايلي:

(1) أن تطبق، حسب مقتضى الحال، المؤشرات والأدوات وآليات الإبلاغ في سياسة الجنسانية العملية الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/73؛

(2) أن تدمج هذه المؤشرات وآليات الإبلاغ لدى طلب المساعدة للمشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف بدءا من الاجتماع الأول في 2020 بما يتساوق مع سياساتها المؤسسية في الجنسانية؛

(د) أن تطلب من الأمانة أن تستعرض تنفيذ سياسة الجنسانية العملية الموافق عليها وإعداد تقرير للنظر من جانب اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها الأول في 2022.

المرفق الأول

تحليل الاستراتيجيات والسياسات الجنسانية الخاصة باليوئنديبي واليونيب واليونيدو والبنك الدولي وحكومة كندا

1. تقدم هذه الوثيقة تحليلا موجزا لأحدث الاستراتيجيات والسياسات الجنسانية المقدمة من اليوئنديبي واليونيب واليونيدو والبنك الدولي وحكومة كندا باعتبارها الوكالات الثنائية والمنفذة للصندوق المتعدد الأطراف. ويبدأ كل قسم بالهدف من الاستراتيجية السياسية يليه بالنهج المتصور والمجالات ذات الأولوية ونقاط بدء واقعية على النحو المحدد في الوكالة المعنية. ويجري إبراز الإشارة الواضحة الى الجنسانية وتغير المناخ حسب مقتضى الحال. وتقدم هذه الوثيقة بعد ذلك مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها إدراج هذه الاستراتيجيات والسياسات في السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف.

استراتيجية اليوئنديبي للمساواة بين الجنسين (2018-2021)

الهدف من الاستراتيجية

2. تبلور الاستراتيجية المبادئ والأولويات الأساسية لليوئنديبي لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين عبر المواقع الإنمائية الثلاثة في الخطة الاستراتيجية لليوئنديبي 2018-2021. وتحدد الخطة الاستراتيجية ستة حلول توقيع متشابكة. ويتعلق أحدها وهو الحل الشامل رقم 6 بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتحدد الاستراتيجية مجالات الأولوية للحل الموقع رقم 6 وتقدم نقاط بدء للمساواة بين الجنسين في كل موقع من المواقع الإنمائية الثلاثة المفصلة في الخطة الاستراتيجية.

3. وترتكز الاستراتيجية على المبادئ الأساسية التالية: حقوق الإنسان، والنساء والرجال باعتبارهم وكلاء نشطين للتغيير "دون تخلف أحد" وإشراك الرجال والصبية، والتكافل والتجديد.

النهج

4. تتبع اليوئنديبي نهجا مزدوجا في تفعيل استراتيجيتها الجنسانية:

(أ) تدعم المنظمة: تمكين النساء والفتيات من خلال تدخلات موجهة خاصة بالجنسانية وتعالج الشواغل الجنسانية في وضع الخطط وتنفيذ وتقييم جميع السياسات والبرامج. ويضطلع إجراء التحليل الجنساني، وجمع البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس، ومتابعة النهج المتكاملة المشتركة بين القطاعات لمعالجة التحديات الإنمائية المتشابكة بدور رئيسي في تحقيق ذلك؛

(ب) معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسينن وشركاء اليوئنديبي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى (وخاصة النساء في الأمم المتحدة) ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأكاديميات ومواقع التفكير ووسائط الإعلام. وتتمثل الأدوات العاملة التي يطبقها اليوئنديبي لقياس مدى التقدم ويقدم الحوافز في ختم المساواة بين الجنسين، ودليل الجنسانية وبطاقة درجة المساواة بين الجنسين.

مجالا الأولوية

5. وتتمثل مجالات الأولوية الرئيسية في إطار الحل الشامل رقم 6 لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات فيمايلي:

(أ) إزالة المعوقات الهيكيلية أمام التمكين الاقتصادي للنساء بما في ذلك الأعباء غير التناسبية لأعباء

عمل الرعاية دون أجر. وتشير الاستراتيجية بوضوح الى الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة في إطار هذا المجال؛

(ب) الترويج لمشاركة النساء وقيادتهن في جمع أشكال صنع القرار. وتشير الاستراتيجية بوضوح الى الأهمية البالغة لمشاركة النساء وقيادتهن في جميع أشكال صنع القرار بما في ذلك الوظائف السياسية والهيئات الدستورية والإدارة العامة وسلك القضاء، والقطاع الخاص وفي المحافل المحلية والإقليمية والعالمية بشأن العمل من أجل المناخ؛

(ج) تعزيز الاستراتيجية الواعية بالمنظور الجنسانى في الأزمات (الصراعات والكوارث) والاستعداد لها والانتعاش منها؛

(د) تلافي العنف المعتمد على الجنسانية ومواجهته.

6. وفيمايلي نقاط البدء لتعميم المنظور الجنسانى من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف:

(أ) يتعين توفير وثائق البرامج القطرية/ والإقليمية، والبرامج والمشروعات للإضطلاع فيما يتعلق بتحليل الجنسانية. وينبغي أن تعالج مبررات البرامج/ والمشروعات المعوقات الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين، وأن تحدد مجالات الأولوية تغييرات ملموسة لتحقيق التقدم في المساواة بين الجنسين في مجال واحد على الأقل من مجالات التدخل. وينبغي أن تتضمن أطر النتائج والموارد نتيجة واحدة على الأقل خاصة بالجنسانية ونواتج ومؤشرات إيضاحية؛

(ب) ضمان حصول النساء على التدريب والعمل اللائق والتكنولوجيا وفرص التمويل لتيسير مشاركتهن في التنمية الخالية من الكربون؛

(ج) دعم الحكومات لضمان أن سياسات وخطط وميزانيات التنمية الإقليمية والوطنية والمحلية تتضمن حلولاً تراعي المنظور الجنساني للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

(د) دعم الحكومات لضمان أن تدرج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في تنفيذ جدول أعمال 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغير ذلك من الوسائل المتفق عليها دوليا وفي التخطيط الإنمائي الإقليمي والوطني والمحلي. ويتطلب ذلك معالجة المساواة بين الجنسين في التعميم وبعثات التسارع ودعم السياسات وضمان أن يكون الدعم المقدم من اليوئنديبي لتخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على جميع المستويات مستجيبا لأهداف الجنسانية. ويسند أهمية للصلات بين المساواة بين الجنسين وتسريع جميع الأهداف ويدعم الخطط والميزانيات المحلية والوطنية لمعالجة حالات عدم المساواة البارزة بين الجنسين التي تعوق التقدم صوب تحقيق هذه الأهداف.

المساواة بين الجنسين والبيئة لدى اليونيب: السياسة والإستراتيجية (2014-2017)

<u>هدف الاستراتيجية</u>

7. ترتكز سياسة وإستراتيجية الجنسانية في اليونيب على ريو+20 والوثيقة الناشئة عنها المعنونة المستقبل الذي نشده، وخطة العمل الشاملة للأمم المتحدة عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وسيتمكن اليونيب بفضل هذه السياسة والإستراتيجية من العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء بطريقة منسقة ومتساوقة مع جميع شركائه في التنمية، واستنادا الى الإستراتيجية، سيضطلع اليونيب بدوره في ضمان إدراج تحليل الجنسانية بصورة أكثر انتظاما في البرمجة البيئية التي تضمن الفكر المتعمق والمعارف والخبرات الخاصة بالنساء والرجال بما يكفل الاستنارة لصنع القرار البيئي ومشاركة النساء والرجال بصورة مباشرة في وضع خطة العمل البيئية على أساس متساوي.

8. وفيما يتعلق بالبرامج، ينص هدف اليونيب على مايلي: المساعدات التقنية التي تقدم للشركاء وأصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والمحليين لكي تحقق سياساتهم وخططهم وبرامجهم نتائج المساواة بين الجنسين القابلة للقياس وتمكين النساء بطريقة واضحة التحديد ومحددة الوقت في كل مجال من مجالات البرامج الفرعية لليونيب المحددة على أساس التحليل الجنساني وبيانات خط الأساس المحددة بوضوح والمصنفة بحسب نوع الجنس والعمر.

9. والإستراتيجية عبارة عن وثيقة مؤقتة تستهدف إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين بالكامل في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيب لدورتي البرمجة الحالية والمقبلة وفقا للممارسات الجيدة التي تشمل المنظومة بأكملها.

النهج

10. يستمد نموذج أعمال اليونيب لتعميم المنظور الجنسانى من منهجية تعميم الجنسانية التي تشمل منظومة بأكملها وتبلور مجالين أو مستويين يجري فيها التعميم الجنساني: مستوى المؤسسة (الترتيبات المؤسسية) ومستوى البرامج لتحقيق النتائج المنشورة للنساء والرجال على جميع المستويات (العالمية الى القطرية).

11. وتحدد الاستراتيجية التغييرات المقررة في هيكل الجنسانية للمؤسسة وتمويل الجنسانية والإشراف والموارد البشرية وتنمية القدرات والاتصال وتشير الى الإصدار المتوقع لخطة تنفيذ الجنسانية لأربع سنوات (2014-2017).

المجالات ذات الأولوية

12. ترد المجالات المواضيعية في الاستراتيجية الجنسانية على النحو التالي:

- البرنامج الفرعي 1: تغير المناخ
- البرنامج الفرعي 2: الكوارث والصراعات
- البرنامج الفرعي 3: إدارة النظم الايكولوجية
- البرنامج الفرعي 4: الإدارة البيئية
- البرنامج الفرعي 5: المواد الكيميائية والنفايات
- البرنامج الفرعي 6: كفاءة استخدام الموارد
- البرنامج الفرعي 7: البيئة قيد الاستعراض

13. ترد نقاط البدء لتعميم الجنسانية من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف بأفضل صورة في "البرنامج الفرعي، وتغير المناخ".

14. يتمثل الهدف في تعزيز قدرة البلدان على التحرك صوب استراتيجيات موائمة للمناخ ومنخفضة الانبعاثات لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهة البشر.

15. وسيحقق العرض العام للبرنامج الفرعي ذلك الأمر من خلال إجراء عمليات تقييم علمية وتوفير المشورة في مجالات السياسات والتخطيط والتشريعات، وإدراج الاعتبارات ذات الصلة بالجنسانية واستخدام مؤشرات رصد المساواة بين الجنسين في عمليات التخطيط وبناء القدرات، وتيسير الحصول على التمويل والاضطلاع بالتدخلات الرائدة وتعزيز عملية دمج هذه النهج من خلال التنمية الوطنية.

نقاط البدء الاستراتيجية

16. سيضمن مسؤولو البرامج التخطيط للمشروعات الواعية بالجنسانية وتنفيذها ورصدها. ويشمل ذلك وإن لم يقتصر عليها الاستفادة من الأطر والأدوات التحليلية لإدراج الاعتبارات ذات الصلة بالجنسانية ومؤشرات رصد المساواة بين الجنسين حسب مقتضى الحال.

17. وسيدعم اليونيب جمع وتحليل واستخدام البيانات المفصلة من حث نوع الجنس والعمر في تحليل مختلف الصلات بين الجنسانية وتغير المناخ في عدد من القطاعات بما في ذلك المياه والإصحاح والزراعة والطاقة واستخدام الأراضي والتغيير، وإزالة الغابات وتدهورها، والتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والحراجة والتمويل والحد من مخاطر الكوارث.

18. وسيدعم اليونيب أنشطة بناء القدرات مما سيضمن مشاركة النساء المتزايدة في تغير المناخ وعمليات صنع القرار إعمالا لمقرر الجنسانية المتفق عليه في الدوحة، قطر خلال الاجتماع الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في اليونيدو (2016-2019)

19. تقدم سياسة اليونيدو عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء (2015) المبادئ التوجيهية الشاملة لإستراتيجية الجنسانية. وتحدد استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 2016-2019 الكيفية التي سوف تنفذ بها اليونيدو التزاماتها.

أهداف الاستراتيجية

20. يتمثل الهدف في استراتيجية الجنسانية في الترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع برامج اليونيدو وسياساتها وممارساتها التنظيمية استنادا الى رؤية "النمو الاقتصادي والاجتماعي المنطقى والشامل والمستدام والمتين ودمج الأبعاد الاقتصادي والاجتماعية والبيئية بصورة فعالة فى التنمية المستدامة" وعلى ذلك فإن استراتيجية الجنسانية تهدف الى تعزيز المساواة بين الجنسين سواء في الخدمات التي تقدمها المنظمة أو داخل اليونيدو ذاتها. من خلال تطبيق نهج يعتمد على حقوق الإنسان إعمالا لمبادىء منظومة الأمم المتحدة.

21. وتحدد الاستراتيجية تفاصيل العلاقة بين الجنسانية والتنمية الصناعية المنطقية والمستدامة. وتعترف اليونيدو بأن النساء هن عوامل التغيير الرئيسية اللاتي يضطلعن، بوصفهن عناصر اقتصادية وقادة ومستهلكات، بأدوار بالغة الأهمية في كل سعي لبلد صوب رفع مستوى التصنيع في اقتصادياته فالمساواة بين الجنسين ليست فقط حقا من حقوق الإنسان بل وكذلك "اقتصاديات ذكية".

النهج

22. سوف تستخدم اليونيدو نهجا ذا مسارين من خلال الجمع بين استراتيجيتين مختلفتين صوب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وتطبيقها في كل من البرمجة ولبناء بيئة تنظيمية قادرة:

(أ) تعميم المنظور الجنسانى يعني جعل النساء فضلا عن الرجال يهتمون ويمارسون بعدا متكاملا في تقييم الاحتياجات والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم ذات الصلة بجميع برامج اليونيدو وسياساتها وممارساتها؛

(ب) التدخلات الخاصة بالجنسانية، أو الإجراءات الهادفة عبارة عن تدابير خاصة مؤقتة تستجيب للثغرات أو لحاجة واضحة لمجموعة معينة بما في ذلك بين موظفي اليونيدو بهدف تمكينها من المشاركة على قدم المساواة في جهود التنمية الصناعية والاستفادة منها، وضمان الوصول

المتساوي والاستفادة من برامج اليونيدو وسياساتها وممارساتها التنظيمية وتقع برامج التمكين الاقتصادي للنساء في هذه الفئة.

المجالات ذات الأولوية

23. يدور التركيز البرامجي للمنظمة للفترة 2016-2019 حول ثلاثة أولويات مواضيعية يمثل كل واحد منها جوانب مختلفة من جوانب التنمية الصناعية المستدامة: (1) توفير زفاهية مشتركة، (2) تحقيق التقدم في التنافسية الاقتصادية، (3) حماية البيئة.

24. يسعى اليونيدو، من خلال تعميم الجنسانية في برامجها وأنشطتها الأساسية الذى يستكمل بتدخلات نوعية لتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء، الى الإسهام في التغييرات الهيكيلية على مستوى السياسات والمؤسسات والمنشئات والمجتمعات المحلية لضمان مشاركة النساء الكاملة والفعالة، والفرص المتساوية للقيادة في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

25. وسوف يسند اهتمام خاص لتشكيل السياسات الصناعية الداعية للجنسانية وتنفيذها لدعم السياسات التي تساعد في معالجة عدم التوازن بين الجنسين في قطاع التصنيع (مثل الثغرات في الأجور) والمشاركة غير المتساوية في المناسب القيادية في التنمية الصناعية مما يدعم من اختيار القطاعات ذات الإمكانيات على تمكين النساء من الناحية الاقتصادية.

26. ونظرا للتفاوت وفي اختلاف السرعة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء فيما بين الأقاليم الخمسة التي تعمل بها اليونيدو وداخلها، ستضع المنظمة برامج ومشروعات وتنفذها للمساعد في التغلب على المستوى غير المتساوي للتقدم.

27. وأخيرا يتمثل الهدف في ضمان أن يكون لدى النساء والرجال (أ) فرص وصول متساوية الى الموارد، (ب) عاجزين عن ممارسة حقوقهم، (ج) يشاركون على قدم المساواة وبصوت متساوي في صنع القرار الاقتصادي.

نقاط البدء في تعميم المنظور الجنساني من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف

28. تتمثل الإجراءات التي تنفذ صوب دمج الجنسانية في مجالات الأولوية المواضيعية التي تشمل قسم وضع البرامج والتعاون التقني في اليونيدو مايلي:

(أ) إجراء دراسة رئيسية على الأقل سنويا للإسهام في النهوض بفهم نقطة التصنيع الخاضعة للمساواة بين الجنسين؛

(ب) إقامة برامج لبناء القدرات للنظراء بشأن تعميم الجنسانية في تشكيل السياسة الصناعية وتنفيذها؛

(ج) إدراج التحليل الجنساني بانتظام لمعالجة مختلف احتياجات وأولويات النساء والرجال في جميع المشروعات الجديدة وتحديد مقياس للجنسانية؛

(د) تعزيز التعميم الجنساني في ثلاثة مجالات ذات الأولوية المواضيعية تستكمل بتدخلات تستهدف الجنسانية ومن ثم زيادة نسبة البرامج والمشروعات التي تسهم بدرجة كبيرة في المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

(ه) إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات والمؤسسات الأخرى فضلا عن القطاع الخاص لزيادة الموارد ودعم الإرشاد للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛

(و) وضع مؤشرات جنسانية على مستويات البلد والبرنامج والمشروع لتحفيز وتتبع نواتج الجنسانية بالتشاور مع مدراء المشروعات.

المساواة بين الجنسين والحد من الفقر والنمو الشامل -استراتيجية الجنسانية في مجموعة البنك الدولي (للفترة 2016-2023)

هدف الاستراتيجية

29. ترتكز استراتيجية الجنسانية على إطار مفاهيمي في تقرير التنمية العالمي لعام 2012: المساواة بين الجنسين ووضعها ولكن قصرها للتركيز على ثلاثة أبعاد إضافية: الروابط المشتركة بين المجالات الثلاثة (الفرص الاقتصادية والمنح والوكالة)، احتمالات التدخلات البرنامجية لمعالجة القضايا النوعية في هذه المجالات وفي عالم يواجه تغير المناخ والصدمات المتعلقة بالصراعات والتفاعلات بين الأسر والأسواق والمؤسسات مما يؤثر على نمو المساواة بين الجنسين ومرونتها.

النهج

30. تتطلب معالجة هذه الأهداف الثلاثة وجود نهج يتضمن فهم التغييرات في أدوار الجنسين وعلاقاتها مع الاستفادة من الفرص الناشئة عن النزوح لمعالجة الممارسات الضارة للجنسانية بطريقة مستدامة، ومعالجة القضايا المتعلقة بالنساء والأطفال وتناول قضايا الذكورة واحتياجات الشباب.

31. وتشير الاستراتيجية الي خطة للتنفيذ تتوالي في 2016 (لا تتوافر هذه الخطة إلكترونيا) وبصفة عامة تؤكد استراتيجية الجنسانية على خمسة مسارات لتفعيل الاستراتيجية:

(أ) تنمية النهج القطري المنحي؛

(ب) تنمية فهم أفضل لما يصلح؛

(ج) التركيز على ما يصلح؛

(د) وضع نهج استراتيجي إزاء التعميم يساعد في تحقيق النتائج؛

(ه) إقامة الشراكات لتحقيق نتائج فعالة.

المجالات ذات الأولوية

32. تسند الاستراتيجية الأولوية لأربعة أهداف استراتيجية:

(أ) تحسين الهبات البشرية: الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ويركز هذا الهدف على سد الثغرات الصعبة للجيل الأول مع إبراز القضايا الناشئة لمواصلة الحد من الفقر وتقاسم الرخاء؛

(ب) إزالة العقبات أمام توفير المزيد من الأعمال وتحسينها: ويمثل هدفان استراتيجيات المحور وهما (1) إزالة المعوقات أمام زيادة كمية ونوعية الأعمال وسد ثغرات الأجور بين الجنسين و(2) تحسين الظروف التي تستطيع فيها النساء ضمان الملكية والسيطرة على الأصول الانتاجية، والوصول الى التمويل والتأمين الضروريين لشراء تلك الأصول وتشغيلها وحماية قيمتها الرأسمالية؛

(ج) إزالة الحواجز أمام ملكية النساء للأصول والسيطرة عليها؛

(د) تعزيز صوت النساء وإشراك الرجال والصبية، ويركز المحور على المساعدة في خفض الزواج المبكر وحالات الحمل بين المراهقات، ومنع العنف المعتمد على نوع الجنس ومواجهته، ومعالجة معايير الذكورة الضارة في الأوضاع الهشة المتأثرة بالصراعات وغير ذلك من البيئات وتعزيز الدور الفعّال للنساء في صنع القرار في هياكل إدارة تسليم الخدمات على المستوى دون الوطني.

33. وعلاوة على ذلك، نصت الاستراتيجية على أن أحد المجالات الناشئة يتمثل في تطبيق محور جنساني على مرونة المناخ ووضع حلول ذكية للجنسانية إزاء تغير المناخ.

نقاط البدء لتعميم المنظور الجنساني من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف

34. سيتمثل المسار المنطقي في معالجة التعميم في تحليل (تحديد الثغرات في النواتج فيما بين النساء والرجال في قطاع معين) والإجراءات (تصميم التدخلات لمعالجة الثغرات بين النساء والرجال) والرصد والتقييم (آليات الدعم لقياس التغييرات في النواتج بين النساء والرجال) وفي سياق هذا المسار، تتضمن نقاط البدء لتعميم الجنسانية من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف مايلي:

(أ) تحسين الهبات البشرية وزيادة فرص مشاركة الفتيات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ودعم تعليم الفتيات وتدريبهن في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

(ب) إزالة المعوقات أمام توفير المزيد من الأعمال وتحسينها، واستثارة الوعي بأهمية خيارات رعاية الأطفال، ووسائط النقل التي يعتمد عليها والتي تكاليفها في متناول اليد، وخفض الفصل المهني على أساس نوع الجنس ودعم التعهدات من النساء؛

(ج) إزالة الحواجز أمام ملكية النساء للأصول وسيطرتهن عليها؛

(د) تعزيز صوت النساء وإشراك الرجال والصبية، ودعم التغييرات في المعايير والتوقعات عن أدوار الإناث والذكور واحتياجات الرجال والنساء والصبية والفتيات؛

35. وتتمثل نقاط البدء الإضافية في الأولوية الصريحة لجمع المزيد من البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس وتحسينها والتركيز على مايعمل بنجاح (أي عمليات التقدير والتقييم للتأثيرات) ونشر الممارسات الجيدة.

كندا: السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

هدف الاستراتيجية

36. لهذه السياسة ثلاثة أهداف استراتيجية:

(أ) تحقيق التقدم في مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال كصانعات قرار في تشكيل التنمية المستدامة لمجتمعهن؛

(ب) توفير الدعم للنساء والفتيات لتحقيق حقوق الإنسان الكاملة الخاصة بهن؛

(ج) الحد من عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد ومنافع التنمية والسيطرة عليها.

النهج

37. ينبغي لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة، الالتزام بالمبادئ الثلاثة التالية: ينبغي لتحقيق المساواة بين الجنسين النظر كجزء متكامل من السياسات والبرامج والمشروعات الخاصة بالشؤون العالمية لكندا والاعتراف بأن كل سياسة

وبرنامج ومشروع يؤثر في النساء والرجال بطرق مختلفة، وأن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يعني أن تصبح النساء مثل الرجال. فالمساواة تعني أن حقوق وفرص فرد ما لا تعتمد على كونه ذكرا أو أنثى.

38. وبغية تحقيق الترويج الناجح للمساواة بين الجنسين وفهمه في السياق المحلي، فإن التحليل الجنساني يعتبر أداة لاغنى عنها. بالتحليل الجنساني يفحص العلاقة بين النساء والرجال. ويحدد الأدوار المختلفة التي تضطلع بها النساء والرجال والفتيات والصبية في الأسرة والمجتمع ومكان العمل والعمليات السياسية والاقتصاد. ويتعين لكي يحقق التحليل الجنساني فعالية، توافر الموارد والالتزام لتنفيذ نتائج التحليل وينبغي النظر في ثلاث نقاط هامة: التحليل الجنساني يتطلب خبراء مهنيين مهرة بموارد كافية، المنافع من استخدام الخبرات المحلية، ولابد من استخدام النتائج لتشكيل تصميم السياسات والبرامج والمشروعات بالفعل.

مجالات الأولوية

39. ينبغي النظر الى المساواة بين الجنسين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسات والبرامج والمشروعات الخاصة بالشؤون العالمية لكندا. ولا توجد مجالات أولوية محددة.

نقاط البدء لتعميم المنظور الجنياني من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف

40. نظرا لأنه يتعين النظر الى الجنسانية في جميع السياسات والبرامج والمشروعات، ويعتبر التحليل الجنساني الأداة الموصي بها لتحقيق هذه الغاية، فهذا التحليل يوفر نقطة بدء لتعميم الجنسانية من حيث صلته بالصندوق المتعدد الأطراف: وينبغي النظر الى المسائل والبحوث المعنية كجزء من مرحلة التخطيط للمشروعات وتصميمها.

المرفق الثاني

قائمة مراجعة لتعميم المنظور الجنسانى بالنسبة للمشروعات

عنصر المشروع	السؤال	الإجابة		
		نعم	لا	جزئيا
إعداد المشروعات	هل يتضمن مفهوم المشروع النظر في (أ) مختلف أوضاع النساء والرجال، (ب) هل سيكون لتأثيرات المشروع آثار على هذه الفئات الاجتماعية المختلفة؟			
	هل يعالج المشروع صراحة قضية أو أكثر من قضايا الجنسانية المحددة/ تأثيرات المشروع المتباين للجنسانية؟ رجاء وصف الطريقة وإذا كان العكس يرجى التفسير			
البيانات والإحصاءات	هل يتطلب المشروع، حسب مقتضى الحال جمع بيانات مفصلة حسب نوع الجنس فضلا عن معلومات كمية نوعية لتحليل وتتبع قضايا الجنسانية؟			
إطار النتائج	هل صممت النتائج والنواتج والأنشطة. لتلبية الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال؟			
	هل يتضمن إطار النتائج مؤشرات مجيبة للجنسانية وأهداف وبيانات خط أساسي لرصد نتائج المساواة بين الجنسين؟			
الميزانية	هل أخذت الميزانية في الاعتبار مخصصات لأنشطة الجنسانية المقترحة (مثل بناء القدرات للفتيات من الإناث؟			
أصحاب المصلحة والمشاركة	هل تم التشاور مع الوزارات المركزة على النساء والجنسانية والفئات والروابط أو وحدات الجنسانية، وأدرجت في المشروع؟			
	هل يضمن المشروع ان يوسع النساء والرجال تقديم مدخلات والوصول والمشاركة في أنشطة المشروع (مثل من خلال الإرشاد ودعوة الفنيات الى المشاركة في أنشطة بناء القدرات)؟			
قدرات الجنسين	هل تم استخدام خبراء في شؤون الجنسانية أو أن لدى موظفي المشروع معارف عن الجنسانية أو لديهم مهام تتعلق بالجنسانية في توصيف عملهم؟			
	هل يجري توعية موظفي المشروع وأصحاب المصلحة بالجنسانية (من خلال إتمام دورات الأمم المتحدة لتدريب النساء إلكترونيا)؟			
ترتيبات التنفيذ	هل يوجد تعيين متوازن جنسانيا بين موظفي المشروع وتمثيل متوازن جنسانيا لمجالس المشروعات ولجانه التوجيهية؟			
الرصد والتقييم	هل تتطلب عمليات الرصد والتقييم للمشروع إبلاغا محددا عن قضايا الجنسانية والتقدم الذي تحقق في معالجة هذه القضايا (كميا ونوعيا)؟			

المصدر: منقحة من دليل تعميم الجنسانية في اليونيدو (2015): مشروعات بروتوكول مونتريال.

المرفق الثالث

أدوار ومسؤوليات مؤسسات الصندوق المتعدد الاطراف في مجال تعميم المنظور الجنساني

المؤسسة	الأدوار والمسؤوليات
اللجنة التنفيذية	• توفير التوجيه الشامل عن تنفيذ سياسة الجنسانية والموافقة على مؤشرات الأداء للوكالات الثنائية والمنفذة. • استعراض التقارير المرحلية لأمانة الصندوق لتحديد كيفية تحقيق مؤشرات الأداء بما في ذلك تقارير التقييم اتي تعد كجزء من أنشطة الرصد والتقييم.
أمانة الصندوق المتعدد الأطراف	• إعداد وضع أدلة للوكالة الثنائية والمنفذة لضمان المعالجة المتساوقة لقضايا الجنسانية في المشروعات إعمالا للتوجيه السياساتي المقدم من اللجنة التنفيذية. • ضمان أن تكون عمليات التقديم من الوكالات الثنائية والمنفذة تتسق مع الأدلة المنقحة، وأن عملية إدارة دورة المشروعات تعكس بصورة كافية سياسة الجنسانية على النحو الذي قررته اللجنة التنفيذية. • ضمان أن تتضمن جميع التقارير المرحلية والمالية ذات الصلة بوضوح المؤشرات الجنسانية التي حددتها اللجنة التنفيذية والإجراءات التي أوصت بها اللجنة استنادا الى هذه التقارير حسب مقتضى الحال. • تنظيم عمليات تقييم دورية عن تعميم الجنسانية في مشروعات الصندوق المتعدد الأطراف.
الوكالات الثنائية والمنفذة	• ضمان أن تكون المشروعات والبرامج المقدمة للأمانة ملتزمة بالسياسة والتوجيه الصادرين عن اللجنة التنفيذية وتتساوق مع سياسة الجنسانية والمبادئ التوجيهية الخاصة بالوكالات/ المنظمات المعنية. • الإبلاغ عن التقدم المحرز والنتائج ذات الصلة بالجنسانية كجزء من جميع تقارير المشروعات وتقارير تنفيذ الشرائح بما في ذلك البيانات المفصلة على أساس نوع الجنس عن تنفيذ المشروعات حسب مقتضى الحال وتتساوق مع المبادئ التوجيهية للجنة التنفيذية. • جمع أفضل الممارسات والدروس المستفادة عن تعميم الجنسانية في المشروعات المعانة من الصندوق وتقاسم هذه الخبرات مع الشبكات الإقليمية لموظفي الأوزون.
بلدان المادة 5	• ضمان أن تكون المشروعات المقدمة من خلال أي وكالة من الوكالات الثنائية والمنفذة تعرضت لاعتبارات الجنسانية المطوب إعمالا للمبادئ التوجيهية، حسب مقتضى الحال، للمشروعات المعانة من الصندوق المتعدد الأطراف وتتساوق مع السياسات الوطنية. • تلتزم بضمان أن تطبق السياسات الوطنية للجنسانية على تنفيذ المشروعات المعانة من الصندوق أيضا. • الإبلاغ عن طريق اجتماعات الشبكة الإقليمية عن الخبرات والتحديات التي تواجه بما في ذلك أفضل الممارسات المتوافرة مع إدراج قضايا الجنسانية في الخطط الوطنية.

المرفق الرابع

قائمة بالنتائج والمؤشرات ذات الصلة بالجنسانية

النتيجة	المؤشر (حسب مقتضى الحال)
إدارة الموارد البشرية (المستجيبة للجنسانية)	• عدد و النسبة المئوية للطلبات المتلقية من النساء و الرجال. • عدد الجهود التي بذلت لتشجيع النساء على التقديم. • عدد الجهود التي بذلت لتعيين النساء. • عدد ونسبة الاستشاريين/ والخبراء المساعدين/ الفنيين من الرجال والنساء وغيرهم المعينين من خلال المشروع. • الاختصاصات بما في ذلك اختصاصات الجنسانية حسب مقتضى الحال (نعم/ لا). • الاختصاصات تتضمن نصا يشجع النساء على التقديم (نعم/ لا). • جرى اختبار قدرات الجنسانية كجزء من مقابلة/ اختبار (نعم/ لا). • عدد ونسب النساء والرجال في فريق التعيين. • عدد ونسب النساء والرجال في الإدارة/ المناصب القيادية. • إنشاء قاعدة بيانات مع الخبيرات من النساء (نعم/ لا). • بيئات العمل صديقة للجنسانية (نعم/ لا). • الجهود التي بذلت لتشجيع أصحاب المصلحة/ الشركاء على تعيين النساء (نعم/ لا). • نقطة ارتكاز الجنسانية للمشروعات المحددة (نعم/ لا).
الوثائق التي أعدت بموجب المشروع تنطوي على (سياسات واستراتيجيات ومواد تدريب ومنتجات معرفة)	• عدد عمليات التقييم المحببة للجنسانية. • عدد عمليات التقييم النوعية للجنسانية. • التقارير التقنية تنطوي على قسم عن الجنسانية (نعم/ لا).. • نسبة البيانات التي جمعت من عمليات التقييم المتصلة حسب نوع الجنس. • عدد ونسبة النساء والرجال الذين أجريت معهم مقابلات خلال عمليات التقييم. • فريق التقييم يضم أخصائيا في شؤون الجنسانية (نعم/ لا). • عدد ونسب الأسئلة المتعلقة بالجنسانية المدرجة في عمليات التقييم. • عد المراجع الخاصة بالجنسانية في النص. • عدد ونسب النساء والرجال المشاركين في وضع وثيقة. • عدد الروابط/ الشبكات/ أصحاب المصلحة التي تركز على وجه الخصوص على GEWE قد تم استشارتهم طوال العملية. • عدد ونسب المواد من الرسومات في الوثائق التي تصور النساء والرجال. • البيانات المقدمة متصلة بحسب نوع الجنس (نعم/ لا). • ممارسات الجنسانية الجيدة والدروس المستفادة بشأن الجنسانية جرى توثيقها (نعم/ لا).
إدارة/ نشر المعارف المستجيبة للجنسانية	• عدد المحتوى المتعلق بالجنسانية الذي نشر (مثل من خلال المنصات الإلكترونية والمناسبات). • عدد المناسبات التي تركز على الجنسانية التي عقدت (مثل حلقات التدريب وحلقات العمل والمناقشات، والموائد المستديرة، والمناسبات الجانبية خلال المؤتمرات). • عدد النساء والرجال الذين حصلوا على معلومات أو وصلوا إليها.
بناء القدرات المستجيبة للجنسانية (بالنسبة للتدريب المستجيب للجنسانية أنظر أعلاه)	• عدد ونسب المشاركين من الذكور والإناث. • عدد ونسب عمليات التدريب على القضايا الجنسانية. • عدد ونسب عمليات التدريب التي تتضمن دورة هادفة عن الجنسانيات. • عدد ونسب عمليات التدريب التي جرت بالتعاون مع نقاط تركيز البنات/ خبراء شؤون الجنسانية/ إدارات شؤون الجنسانية. • نسب الوقت المخصص للجنسانية في عمليات التدريب. • عدد ونسب النساء الحاضرات في عمليات التدريب. • البيانات المقدمة خلال عمليات التدريب مفصلة بحسب نوع الجنس (نعم/ لا). • للمدربين قدرات على الجنسانية (نعم/ لا). • أخصائي جنساني يشارك في إعداد التدريب والمواد المعلوماتية (نعم/ لا). • التدريب/ المواد المعلوماتية مستجيبة جنسانيا (نعم/ لا).
بيئات العمل صديقة للجنسانية	• عدد أصحاب المصلحة (مثل الشركاء من القطاع الخاص الذين حصلوا على توعية بشأن الحاجة الى بيئات عمل صديقة للجنسانية.

	• ساعات عمل مرنة ممكنة (نعم/ لا). • مرافق رعاية الطفولة تتوافر في مكان العمل (نعم/ لا). • توافر حمامات منفصلة للنساء والرجال (نعم/ لا). • وسائط النقل تتوافر للنساء والرجال الى مكان العمل (نعم/ لا).
تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء	• عدد ونسب انساء والرجال في التعيين الرسمي (بحسب القطاع والنوع). • عدد ونسب النساء والرجال في المناصب القيادية. • عدد ونسب النساء والرجال المدربين. • عدد ونسب المنشئات المملوكة لنساء ورجال. • عدد ونسب المنشئات التي تديرها نساء ورجال. • دلائل على أن التصور عن تمكين النساء قد تغيرت (مثل الشهادات والمقابلات)
تعزيز الفهم بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء بين موظفي المشروع وأصحاب المصلحة والمنتفعين	• عدد ونسب الموظفين/ أصحاب المصلحة/ المنتفعين من النساء والرجال الذين حصلوا على تدريب بشأن الجنسانية • أدلة على أن النساء أكثر إداركا لحقوقهن (مثل من خلال المقابلات والشهادات). • أدلة على أن الرجال مؤيدون للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء (مثل من خلال المقابلات والشهادات).